

تأثير تقنين القنب في المملكة المغربية على دول شمال إفريقيا

The impact of cannabis legalization in the Kingdom of Morocco on North African countries

ليلي مداني*، جامعة محمد بوقرة بومرداس، l.madani@univ-boumerdes.dz

ليندة سباش، جامعة محمد بوقرة بومرداس، l.sebbache@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2025/12/ 20

تاريخ القبول: 2025/11/ 20

تاريخ الاستلام: 2025/10/ 20

ملخص:

تعتبر المخدرات أحد مواد التجارة غير المشروعة التي تنتشر في كل دول العالم، وتضم منطقة شمال إفريقيا تاريخياً دولاً منتجة ومستهلكة له وكذا منطقة عبور لتجارة المخدرات خاصة القنب، الذي أدى تقنيته في المملكة المغربية وجعله تجارة مشروعة إلى ازدهار الاتجار به محلياً وإقليمياً، لذا تجادل هذه الدراسة في مفارقة المزايا المادية لتقنين القنب والتبعات الاجتماعية والأمنية والسياسية محلياً وحتى إقليمياً، وتبين نتائج الدراسة أنه حتى ولو سلمنا بأن انتشار إنتاج القنب في المملكة المغربية وأرباحه الاقتصادية وتسوية وضعية فئة هشة معتبرة في المجتمع المغربي تقتات من إنتاجه هي التي دفعت إلى تقنيته وتنظيمه، فاذ ذلك أدى بالمقابل إلى زيادة انتشاره واستهلاكه محلياً وإقليمياً في مختلف دول شمال إفريقيا، مما يعني زيادة تأثيره على صحة وسلامة مختلف فئات المجتمع المستهلكة له خاصة الشباب، أين لا يمكن مقارنة جودة الحياة وصحة الإنسان وآثار تجارة القنب الأمنية والسياسية بالعائدات المادية الناتجة عن تقنين القنب ضمن فحوى أخلاقة اقتصاد المخدرات.

الكلمات المفتاحية: القنب، المملكة المغربية، المخدرات، دول شمال إفريقيا.

تصنيف JEL : F52، F5.

Abstract:

Drugs are considered an illicit trade that spreads in all countries of the world, and the North African region is considered one of the stations of this trade, especially cannabis. Accordingly, this study focuses on the reality of cannabis production in the region, which historically includes producing and consuming countries and is also considered a transit area for drug trade. The legalization of cannabis production has led to In the Kingdom of Morocco, within the concept of the ethical drug economy and making it a legitimate trade, trafficking in it has flourished Therefore, this study disputes the paradox of the material advantages of legalizing cannabis and the social consequences locally and even regionally, in addition to the security and political impact. The study found that the economic conditions in the Kingdom of Morocco for a fragile social group are what prompted the Kingdom to legalize and regulate it, as this, in return, led to its spread and consumption in Various North African countries, including the Kingdom of Morocco Which means increasing its impact on the health and safety of the various groups of society that consume it, as the quality of life and human health cannot be compared to the material revenues resulting from the legalization of cannabis within the content of the creation of the drug economy.

Keywords: Cannabis; Kingdom of Morocco; drugs; North African countries.

Jel Classification Codes: F5, F52.

* ليلي مداني

يعتبر الاتجار بالمخدرات وحتى تعاطيها من الظواهر السلبية التي عرفت مختلف الحضارات، إلا أنه مع التطور العلمي والتقني وحتى الاقتصادي ازداد انتشارها بشكل كبير ضمن مختلف الأوساط ولدى مختلف فئات المجتمع، سواء تعلق الأمر بالمخدرات في شكلها الطبيعي أو حتى المصنع مثل المؤثرات النفسانية الجديدة التي لم يتم إلى الآن إيجاد حلول قانونية لها، وفي ظل الأوضاع التي تشهدها منطقة شمال إفريقيا من توترات وعدم استقرار نتيجة تردي الأوضاع في ليبيا وعدم الاستقرار في كل من مصر والسودان، وإلى حد ما في تونس والمغرب، وبالنظر إلى شساعة الحدود وتطور النقل والاتصالات الذي جعل من تجارة المخدرات ظاهرة معولة، كل ذلك ساهم في اتساع نشاط مختلف عصابات الجريمة المنظمة التي تنشط بشكل كبير في تجارة المخدرات، كما أن كل هذه الاعتبارات جعلت من منطقة شمال إفريقيا قبلة لانتشار المخدرات داخليا، بعد أن كانت منطقة عبور لها عبر مسارات جغرافية متنوعة ومتعددة، سواء باتجاه الشمال خاصة أو حتى الجنوب نحو العمق الإفريقي، وهو ما دفعنا إلى الخوض في مناقشة واقع انتشار انتاج وتسويق القنب في دول شمال إفريقيا ومدى زيادة استفحال تجارة القنب وتأثيراته مع تقنيته في المملكة المغربية؟

وعلى ضوء هذه المتغيرات يأتي تناول هذا الموضوع في ظل ما تعرفه ظاهرة المخدرات من انتشار كبير، خاصة في ظل الأوضاع غير المستقرة في بعض دول شمال إفريقيا كليبيا والسودان، ناهيك عن سعي كبرى الدول المنتجة للقنب خاصة المغرب إلى تقنيته والسماح بإنتاجه بهدف تصديره ضمن ما يعرف بالقنب الطبي، بالإضافة إلى دور التكنولوجيا وازدهار تجارة المخدرات وتوالي الإصلاحات في بعض الدول الإفريقية لتقنيته كجنوب إفريقيا، لذا تستهدف هذه الدراسة التأكد من فرضيتين مفادها أن: هناك علاقة ارتباطية بين انتاج القنب وسهولة انتشاره واستهلاكه محليا وكذا تهريبه عبر طرق بحرية وبرية مختلفة باتجاه مختلف دول العالم خاصة أوروبا والعمق الإفريقي، كما أن هناك علاقة بين تقنين القنب في المملكة المغربية وازدياد تأثير الفئات الاجتماعية الهشة محليا وإقليميا بتعاطيه، وتبعات ذلك على صحة الفرد وعلى إمكانية تحول بعض المناطق إلى مناطق تسيطر عليها مافيا المخدرات بدلا من الدولة، خاصة مع إمكانية انتشار هياكل تنظيمية تعمل في تجارة المخدرات وترتبط بشبكات الجريمة المنظمة وحتى الإرهاب. وعليه سيتم مناقشة هذا الموضوع اعتمادا على مجموعة من البحوث والدراسات العلمية والتقارير الدولية التي تتناول الموضوع ضمن ابعاد مختلفة، وسيتم التطرق إلى ذلك من خلال المحاور التالية:

-الاطار التاريخي لتجارة القنب في شمال إفريقيا

-تداعيات تقنين القنب في المملكة المغربية اقليميا

1. الاطار التاريخي لتجارة القنب في شمال إفريقيا

لقد تطورت تجارة القنب في شمال إفريقيا انطلاقا من التفاعل بين التقاليد المحلية والسياسات الاقتصادية الاستعمارية والضوابط التي وضعتها دول المنطقة بعد الاستقلال، وصولا إلى متطلبات ديناميكيات سوق المخدرات العالمية ضمن ما يعرف اليوم بالاقتصاد الاخلاقي للمخدرات، لذا فقد تطورت تجارة القنب بشكل خاص من كونها مجرد زراعة محلية على نطاق ضيق وصولا إلى تعديها حدود الدول ضمن تبادل إقليمي في فترة ما قبل الاستعمار، لتتحول بعض دول المنطقة خاصة المغرب وحتى مصر إلى مركز دولي رئيسي للإنتاج والاتجار بالمخدرات خاصة القنب، ويمكن التفصيل في ذلك من خلال التطرق إلى مختلف المراحل التاريخية التي مر عليها انتاج وتجارة القنب في منطقة شمال إفريقيا.

2.1 السياق التاريخي لتجارة القنب في دول شمال إفريقيا

لقد كان انتاج القنب متجذرا في منطقة شمال إفريقيا حيث يعود إلى مراحل تاريخية طويلة ما قبل الاستعمار، إذ تم رصد انتشاره على مدى آلاف السنين في ظل ظروف اجتماعية وسياسية متباينة، حيث "تشير الأدلة إلى أن زراعة القنب كانت موجودة في شمال إفريقيا منذ 1000 سنة على الأقل، مع بعض المؤشرات على وجودها خاصة في مصر منذ ما يصل إلى 5000 سنة - (Cámara, 2017, pp. 1-

2)، وتشير بعض الكتابات في شمال إفريقيا أنه بحلول القرن الثاني عشر الميلادي ظهر الاستخدام النفسي للقمح إذ تم استهلاكه عن طريق التدخين والأكل (Max Sargent، 2021)، وقد أصبحت منذ ذلك الوقت أسواق القمح في شمال أفريقيا تترسخ إلى غاية القرن 19، أين أصبحت تجارة القمح رسمية في أماكن مثل المغرب وتونس العثمانية منذ سنة 1870، واستمرت في ظل الحكم الاستعماري أي إلى غاية سنة 1954 (Jah، 2024)، وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه خلال فترة الاستعمار أثرت القوى الاستعمارية الأوروبية وخاصة الفرنسية والإسبانية على تجارة وإنتاج القمح، حيث أصبحت زراعة القمح والاتجار به واسعة في شمال أفريقيا، وخاصة في منطقة المغرب العربي أي في كل من المغرب والجزائر وتونس لاعتبارين هما :

- تركز إنتاج القمح في دول شمال أفريقيا من أجل الاستخدام المحلي لاعتبارات تاريخية ترتبط بقدوم استخدامه من طرف سكان المنطقة.
 - تم ربط إنتاج القمح من طرف المستعمرين لدول شمال أفريقيا باحتياجات إمدادات العمالة في المستعمرات، كما أنه كان يعتبر فرصة تصدير مربحة بالنسبة للمستعمر الفرنسي باتجاه أوروبا.
- وبالرغم من ذلك فقد تم سنة 1920 حظر القمح في معظم أنحاء القارة الأفريقية، إلا أن الأفارقة قاوموا حظره، لذا استمر إنتاجه خاصة في المناطق الريفية والنائية، ولا يزال إنتاج القمح مهما اقتصاديا على الرغم من استمرار عدم قانونيته في معظم بلدان شمال أفريقيا، وبعد الاستقلال حظرت دول شمال أفريقيا زراعة القمح وبيعه واستخدامه، حيث نجحت تونس والجزائر إلى حد كبير في الحد من إنتاجه، لكن إنتاج القمح استمر انتاجه بشكل متزايد في المملكة المغربية، حيث شهد إنتاج القمح ارتفاعا حادا منذ ستينيات القرن العشرين نتيجة الطلب الأوروبي المتزايد على راتج القمح (الحشيش)، لذا قام المزارعون المغاربة بتوسيع زراعته بشكل كبير، مما جعل المغرب أحد أكبر المنتجين العالميين لراتج القمح بحلول تسعينيات القرن العشرين، حيث يوفر المغرب ما بين 70% إلى 80% من راتج القمح المستورد إلى أوروبا (United Nations Office on Drugs and Crime, 2024) وهو ما يعني أن أغلب القمح الموجود في شمال أفريقيا وحتى قارة أفريقيا بشكل عام يأتي بشكل أساسي من المملكة المغربية التي قامت بتقنين انتاجه منذ سنة 2021.

تعتبر اليوم منطقة شمال إفريقيا من بين المناطق التي عادة ما تغطيها تقارير الأمم المتحدة عند دراستها لانتشار المخدرات انتاجا واستهلاكاً وتوزيعاً، ويزداد انتشار انتاج القمح حسب تقارير منظمة الأمم المتحدة في "دول شمال أفريقيا التي لديها تاريخ طويل مع زراعة القمح، أي قبل الاحتلال الفرنسي والإسباني في القرن التاسع عشر، حيث تمت زراعة المخدرات في قطع أراضي صغيرة في جبال الريف الشمالية المغربية، وكذلك في جميع أنحاء شمال الجزائر وتونس، وكان معظم الإنتاج يلبي احتياجات المستخدمين المحليين في البلدان الثلاثة، على الرغم من حدوث بعض عمليات التهريب والتصدير إلى أوروبا بعد الاستقلال (Matt Herbert and Max Gallien, p. 5)، كما أن البلدان التي لديها زراعة كبيرة للقمح مقارنة بالبلدان الأخرى في نفس المنطقة أو المنطقة الفرعية في القارة الأفريقية ككل، حيث تضم إفريقيا من حيث ترتيب الدول في زراعة القمح كل من المغرب في المرتبة الأولى ونيجيريا والسودان، وفي معظم البلدان الأفريقية الأخرى في العمق الأفريقي كجنوب أفريقيا وملاوي وزامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا وإيسواتيني وليسوتو (كلوي، 2020، صفحة 61)، وهو ما يعني أن هناك العديد من دول قارة أفريقيا التي تعتبر دول منتجة للقمح وتسعى لتلبية الطلب المحلي وإلى تحقيق سوق قانونية دولية مزدهرة للقمح من خلال انتاج نبات القمح للأغراض الطبية والتجميلية والصناعية، وحتى الترفيهية في بعض الدول التي تستقبل الكثير من السياح الباحثين عن الترفيه، وهي تجد في ذلك مبررا لتقنين انتاج القمح بعيدا عن باقي التبعات السلبية المرتبطة بإنتاجه واستهلاكه وحتى تصنيعه والاتجار به.

2.2 تقنين انتاج القمح في المغرب:

يتضمن تقنين إنتاج القمح إزالة الحظر القانوني على زراعة القمح ومعالجته وتوزيعه، مما يسمح بتوافره للاستخدام من قبل البالغين أو للأغراض الطبية في ظل أطر منظمة، وهذا ما أدى إلى اتساع انتاجه وحتى تسويقه محليا ودوليا*، حيث تم تقنينه ضمن

القانون رقم 13-21، الذي صدر في عام 2021، والذي شرع رسميا استخدام القنب للاستخدامات الطبية والصيدلانية والصناعية، تحت الإشراف الصارم للوكالة الوطنية لتنظيم الأنشطة المتعلقة بالقنب ANRAC، وضمن هذا الإطار يسمح بزراعة القنب الهندي فقط في المناطق المحددة المسموح بها مثل الحسيمة وشفشاون وتطوان... وغيرها من المناطق الريفية، ضمن التعاونيات المرخصة وأن يستخدموا سلالات القنب المعتمدة من طرف الدولة، وتتضمن التراخيص من الوكالة الوطنية لتنظيم الأنشطة المتعلقة بالقنب جميع الأنشطة المتعلقة بالقنب بما في ذلك الزراعة والإنتاج والاستيراد والتصدير والنقل والتسويق، وتكون الرخص صالحة لمدة 10 سنوات وقابلة للتجديد، وتشرف الوكالة الوطنية المغربية لتنظيم الأنشطة المتعلقة بالقنب على منح التراخيص ضمن مختلف متطلبات عملية الإنتاج وصولا الى التسويق والتي أصدرت 3371 ترخيصا في عام 2024 لإنتاج محصول من القنب قدره 4.082 طن وهي زيادة كبيرة في الإنتاج والتراخيص الممنوحة مقارنة بـ 430 ترخيصا في عام 2023 (Ramos, 2025)، ويتم الإنتاج في عشرات الآلاف من المزارع عبر شمال الريف، وتتركز حول مدن وزان الحسيمة وشفشاون ولا سيما في بلدات شفشاون بني أحمد، وفي مناطق مثل باب برد وباب تازة، ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه قد تم التغاضي عن إنتاج القنب من قبل الحكومة المغربية قبل تقنينه في المناطق المهمشة اقتصاديا كنوع من الدعم غير الرسمي، كما أن كثافة العمالة في إنتاج القنب في تلك المناطق الزراعية كانت حاسمة في استمرار الإنتاج (Matt Herbert and Max Gallien, p. 6)، خاصة أن استمرار تلك المزارع خاصة الصغيرة منها في الارياف هي التي ساهمت في خلق فرص عمل وبالتالي ساهمت في امتصاص البطالة والمطالب الاجتماعية لسكان تلك المناطق بطريقة غير مباشرة.

كما تم منذ تقنين إنتاج القنب في المملكة المغربية إصدار 315 ترخيصا آخر لـ 158 مشغلا مشاركا في أنشطة مختلفة في صناعة القنب، منهم 35 تعاونية و 87 شركة و 36 مشغل فردي، تشمل تلك التراخيص مختلف القطاعات منها: 77 ترخيصا للمعالجة، و 83 للتسويق، و 67 للتصدير، و 35 لاستيراد البذور، و 50 للنقل، و واحد لتصدير البذور، واثان لإنشاء وتشغيل المشاتل (Ramos, 2025)، كما استمرت الحكومة المغربية في تشجيع الاستثمار في إنتاج القنب حيث قامت "باستيراد 7.6 مليون بذرة قنب، بناء على 30 رخصة استيراد منحها المكتب الوطني للأمن الغذائي (ONSSA) لـ 21 مستوردا (Ramos, 2025)، كما سمح المغرب بتقنين التصنيع والبيع لمختلف المستحضرات المتعلقة بالقنب الطبي والتجميل، وحتى المكملات الغذائية والزيوت التي تعتمد في تركيبها بشكل أساسي على القنب منذ شهر جوان 2024 وذلك من خلال تواجد مثل هذه المنتجات في مختلف الصيدليات في المملكة وإمكانية اقتنائها من قبل المواطنين، بالرغم من التبعات السلبية التي ستظهر عواقبها مع استمرار دعم الحكومة المغربية لإنتاج القنب وتصنيعه ويظهر هذا الدعم من خلال سعي الحكومة المغربية إلى تحقيق ما يلي:

-دعم مشاركة المزارعين وتنفيذ الإجراءات التنظيمية لاستخدام البذور المحلية، دون الحاجة إلى زيادة الاستيراد خاصة أن

استيراد البذور يتم عن طريق التراخيص التي تمنح بصفة رسمية.

-إنشاء برامج تمويل للمزارعين الصغار بهدف زيادة الإنتاج.

-تنظيم بعثات استكشاف لمختلف الأسواق العالمية بهدف الترويج لهذه المنتجات اقليميا ودوليا، وهو ما يعني أن الحكومة

المغربية تسعى إلى زيادة إنتاج القنب وتشجيع الاستثمار في مختلف الصناعات الطبية والتجميلية وحتى الترفيهية المرتبطة به والجاذبة للمستهلكين، والتي ستساهم حسبها في تنويع استخدامات القنب وتوفير كل الامكانيات لتنويع المنتجات وبالتالي زيادة الدخل الوطني من خلال اعتبار القنب مادة تم شرعنة انتاجها وتصنيعها وتصديرها، وبالتالي الاستفادة منها ماديا قدر المستطاع من الحكومة المغربية بغض النظر عن الآثار الاجتماعية والصحية.

3.1 المزايا الاقتصادية والآثار الاجتماعية لتقنين إنتاج القنب في المملكة المغربية

تعتبر المغرب دولة رائدة على المستوى العالمي في إنتاج القنب ومنها القنب الطبي خاصة منذ تقنين انتاجه وتسويقه وتصديره منذ سنة 2021، ويرجع ذلك الى العديد من العوامل التي ترتبط بالكثير من الاعتبارات منها السياحية والتكلفة المرتبطة بالمناخ، بالإضافة إلى الإيرادات المالية التي يمكن جنيها من تصنيع وتجارة القنب باعتبارها الدافع الاساسي لتقنين القنب وبالتالي ضمان موقع رسمي للحكومة المغربية ضمن دائرة إنتاجه التي كانت تتم بصفة غير رسمية، ويمكن تلخيص تلك التأثيرات من خلال ما يلي :

- من حيث الاعتبارات السياحية :

للمملكة المغربية سمعة عريقة كمنتج رئيسي للقنب في شمال افريقيا وحتى على المستوى العالمي، ولهذا تعتبر وجهة سياحية جذابة نتيجة سمعتها في مجال توفير القنب، بحيث يتزايد دور المغرب كوجهة سياحية مفضلة للماريجوانا، حيث تعد مقاهي الحشيش التقليدية ومزارعه وأسواقه من المعالم السياحية الشهيرة الجاذبة للسياح من خارج المملكة المغربية خاصة من أوروبا.

- من حيث الاعتبارات المرتبطة بالتكلفة :

يعتبر مناخ المغرب الملائم جدا لإنتاج القنب خاصة في الشمال والريف بالإضافة إلى انخفاض تكاليف العمالة مما يجعلها موقعا جذابا وغير مكلف لزراعة القنب، بحيث تتمتع البلاد بتاريخ طويل في زراعة القنب، ويتمتع العديد من المزارعين بخبرة واسعة في الزراعة، ويعتبر "راتج القنب المغربي أرخص بكثير من المنتج في لبنان أو أفغانستان الموردين الرئيسيين لأوروبا، حيث يباع الكيلوغرام في المغرب بسعر تقريبي 694 يورو في حين يكلف الكيلوغرام أكثر من 1000 يورو في لبنان (Matt Herbert and Max Gallien, p. 6)، وهو ما يعزز زيادة الانتاج بغرض التصدير خاصة ان زراعة القنب في المغرب تعتبر موروثا تاريخيا لدى المزارعين الصغار في أقصى شمال المغرب أو ما يعرف بمنطقة الريف المغربي، والتي تشكل مصدر قوتهم، لذا فان سعرها يعتبر رخيصا جدا بالمقارنة مع غيرها من مناطق انتاج القنب الأخرى.

- من حيث الاعتبارات المرتبطة بالعائدات المالية :

قدر حجم سوق القنب الطبي في المغرب بنحو 110.3 مليون دولار أمريكي في عام 2024، ومن المتوقع أن ينمو بمعدل نمو سنوي مركب قدره 42.9% بين عامي 2025 و2030"، لذا تدر تجارة القنب عائدات ضريبية كبيرة للحكومة المغربية، كما تخلق فرص عمل للكثير من المغاربة خاصة من خلال ادخال صغار المزارعين غير الشرعيين ضمن دائرة الاقتصاد الرسمي وتقديم الدعم لهم، وضمن هذا الاطار تنشط ثلاث شركات مغربية كبرى في مجال القنب الطبي وهي: "شركة بيو كانات Bio Cannat وشركة PharmaCielo.com وشركة رياض زيتون Riad Zitoun"، بالإضافة إلى الشراكة مع العديد من الشركات الفرنسية والاسترالية وحتى الاسرائيلية (grand view research، 2025)، ويمكن تلخيص حجم السوق المتوقع لسنة 2030 وفقا للشكل 1.

من خلال الشكل 1: يتضح ان حجم عائدات القنب الطبي كبيرة جدا وصلت سنة 2024 إلى 110,3 مليون دولار أمريكي وهي في تزايد مستمر خاصة مع سعي المغرب إلى ان يكون مركزا اساسيا لتصنيع مختلف انواع العقاقير الطبية التي تعتمد على القنب كمادة اساسية، وذلك بغرض الاستعمال المحلي وخاصة التصدير، وهو ما يعني تخصيص المزيد من الاراضي لزراعة القنب والشراكة مع العديد من الشركات الدولية لتوسيع الانتاج والتصدير.

- من حيث الاعتبارات الخارجية :

ترتبط الاعتبارات الخارجية التي دفعت المملكة المغربية إلى تقنين القنب إلى قيام العديد من الدول بتقنين القنب والماريجوانا الطبية بما في ذلك المملكة المغربية سنة 2021 وسنة 2024 على التوالي، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار والنمو في هذه الصناعة، مما عزز الطلب العالمي

على المخدرات الذي يعرف نموا متزايدا، وينعكس هذا الامر أيضا على الطلب المتزايد على رائج القنب وزيادة أهميته في مختلف العلاجات البديلة للأمراض المزمنة، خاصة من حيث ادارة الألم، حتى وان كان هناك أدلة محدودة حول فعالية مختلف العقاقير الطبية على المدى البعيد، أو ما يعرف بالقنبيات في امكانيات العلاج وليس مجرد ادارة للألم، مما جعل الكثير من الدول تضع مجموعة من الاحكام لتنظيم الاستعمال الطبي للقنب، وذلك نظرا لكثرة التبعات السلبية لتعاطي القنب على صحة الانسان حتى وان كان ضمن الأطر التي قد تبدوا لبعض الحكومات مشروعة على اعتبار مساهمة المخدرات الطبية في ادارة الألم لدى المرضى.

- الآثار الاجتماعية لتقنين القنب في المملكة المغربية

ولعل المفارقة انه مقابل كل المزايا الاقتصادية السابقة الذكر حول تقنين القنب وادخاله ضمن الاطر الرسمية للاقتصاد المغربي، فان التبعات السلبية الاجتماعية والصحية كبيرة جدا، حيث أشار تقرير المخدرات العالمية لسنة 2023 إلى ان "القنب لا يزال يعتبر اشيع المخدرات تعاطيا عبر العالم ككل، حيث قدر عدد المتعاطين 219 مليون شخص عالميا حسب احصائيات سنة 2021، اذ يمثل 4% وقد ارتفع عدد متعاطي القنب خلال العقد الماضي بنسبة 21% وخاصة بين الفئات العمرية من 15 الى 64 سنة، ويمثل عدد المتعاطين للقنب في افريقيا حوالي 30 مليون شخص أي بنسبة 10%" (لجنة منظمة الامم المتحدة للمخدرات، 2023، صفحة 10)، كما ان أغلب القنب المنتشر في افريقيا وخاصة شمالها ينتج داخليا، كما ان ثلث كمية حشيش أوروبا المهرب يأتي من المغرب باعتبارها من أكبر البلدان المنتجة للحشيش بكميات رهيبية جدا، والوضع يزداد خطورة خاصة في ظل استنفاد الشرطة أقصى ما تملكه لإيقاف تهريب أطنان من الحشيش التي تصل أوروبا بطرق غير مشروعة، لذا فانه مقابل كل المزايا الاقتصادية لتقنين القنب في المملكة المغربية هناك تأثيرات كبيرة جدا على الأوضاع الاجتماعية سواء من خلال الآثار السلبية على الاوضاع المزرية للمزارعين المغاربة والمجتمعات النازحة والفقيرة والمهاجرة التي تتحمل وطأة هذا النشاط الإجرامي، وكذا الافتقار الى البنية التحتية ناهيك عن استهلاكها وأثار ذلك على صحة المواطن المغربي، وكذا تهريبها عبر شبكات منظمة تنشط منذ وقت طويل ضمن الاطر غير الرسمية، هذا كله دون التذكير بدور التقنين في وجود شركات كبرى تعمل على الاستفادة من القنب المغربي وتحويله صناعيا وطبيا، كل هذه الاعتبارات تؤثر سلبا على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين المغاربة، وهو ما يعني ان هناك عدد كبير من الاضرار الداخلية لإمكانية استفحال انتشار تعاطي المخدرات بشكل عام والقنب بشكل خاص لدى اغلب افراد المجتمع المغربي خاصة ان الاحصائيات غير الرسمية تشير الى ان ربع سكان المملكة المغربية يتعاطون المخدرات خاصة القنب، ومع تقنينه من المؤكد أن عدد المتعاطين سيزداد خاصة مع سهولة الحصول عليه باعتبار انه مادة أصبحت تباع في الصيدليات كمنتوج طبي.

2. تداعيات تقنين القنب في المملكة المغربية اقليميا

إن تقنين إنتاج القنب في المغرب له آثار كبيرة على دول شمال أفريقيا حيث يشكل تحولا تاريخيا له تأثيرات واسعة النطاق على دول تلك المنطقة، حيث يؤثر على الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في جميع أنحاء المنطقة وذلك نتيجة جملة من المعطيات التي لا يمكن تجاهلها والتي ترتبط بالعديد من الجوانب.

1.2 الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتقنين القنب على دول شمال افريقيا:

لتقنين القنب في المملكة المغربية اثارا كبيرة على دول شمال افريقيا والتي تظهر بشكل كبير ضمن الجدل والنقاش حول جدوى تقنين المخدرات بشكل عام ضمن رؤيتين مختلفتين هما:

الراي الاول: الذي يشجع تقنين القنب لاعتبارات اساسها مادي، حيث يرى أن انتاج القنب يشكل اقتصاد غير رسمي ضخم في المملكة المغربية إذ ان تقنينه ساهم بنحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي للمملكة (grand view research،

2025)، وانطلاقاً من الحوافز التجارية والاقتصادية وتبعاتها المالية خاصة مع تحول القنب إلى صناعة منظمة وخاضعة للضرائب في المملكة المغربية التي حسب رأيها سيشكل نموذجاً للحكومات الإقليمية في منطقة شمال إفريقيا لتبني صناعات القنب المنظمة، ولتحفيز التنمية الريفية وتنويع اقتصادها، خاصة أن عملية تقنين القنب في المغرب أدت إلى الحد من الاتجار غير المشروع بالقنب وقللت من الشبكات الإجرامية المرتبطة به والتي تعمل منذ فترة طويلة في جميع أنحاء شمال إفريقيا وحتى أوروبا، كما يمكن أن يؤدي إلى الحد من العنف المرتبط بالمخدرات والفساد في المنطقة من خلال تقويض الأسواق غير المشروعة وتحسين الرقابة على زراعة القنب وتسويقه، إلا أنه إلى يومنا هذا لا توجد أي دولة أخرى في شمال إفريقيا قد قننت إنتاج القنب، وهنا تصطدم الاعتبارات الاقتصادية والتجارية من حيث العائدات وتبعاتها مقابل الاعتبارات الاجتماعية والصحية، خاصة من خلال العديد من المخاوف التي ترتبط بالتأثير الاجتماعي، بما في ذلك الزيادة المحتملة في تعاطي القنب بين الشباب خاصة أن ذلك سيؤدي إلى مجموعة من التبعات السيئة والخطيرة الأخرى والتي تتوضح ضمن الرأي الثاني الذي يرى أنه يجب محاربة زراعة القنب للاعتبارات التالية:

- أن ارتفاع العرض والطلب من منتج القنب يؤدي إلى زيادة تعاطي القنب والذي سيؤثر على المواقف المجتمعية وسلوك الشباب في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك ارتفاع في العنف في الدول الواقعة على طول سلسلة التوريد، بما في ذلك كل دول منطقة شمال إفريقيا بما في ذلك المملكة المغربية التي قننته.

- أن زيادة انتشار القنب وتقنيته وادخاله في العديد من العقاقير المصنعة يزيد من التعاطي والإدمان والذي يزيد من الحاجة إلى البنية التحتية للوقاية من الإدمان وعلاجه، خاصة أن أغلب الدول الشمال إفريقية تحتوي على عدد محدود من مراكز رعاية الإدمان، كما أن تصنيع القنب الطبي وادخاله ضمن مجموعة من العقاقير لأغراض علاجية أو حتى تجريبية أدى إلى زياد تعاطي العقاقير المؤثرة عقلياً شديدة الإدمان، والتي أصبحت مشكلة كبيرة في جميع دول المغرب العربي تقريباً، إلى جانب استمرار استهلاك القنب الخام وبكميات أقل منتجات مخدرة أخرى كالكوكايين والأفيون (Matt Herbert and Max Gallien, p. 1).

- كما قد يكون لأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية تأثير قوي على بعض المجموعات مثل الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضرية أو الأشخاص المصنفين ضمن فئة الأقليات، فتعاطي المخدرات التي تصيب هؤلاء الأشخاص عادة ما تؤدي إلى زيادة خطابات الوصم والتشريع التي تحيط بهم، والتي قد تحد بدورها من إمكانية حصولهم على العلاج (لجنة الأمم المتحدة للمخدرات، 2020، صفحة 8)، مثلاً منطقة الريف في المغرب والتي بالرغم من تقنين زراعة القنب تحظى بسمعة سيئة باعتبار أن أغلب سكانها يعتبرون من مدمني الحشيش.

- تؤثر زراعة القنب أو أي نوع من أنواع المخدرات تأثيراً سلبياً على إمكانية إهلاك التربة ناهيك عن الحاجة المتزايدة إلى الماء لأغراض ترتبط بالإنتاج، وهو ما يزيد من التبعات السلبية على الاقتصاد والاستدامة البيئية، وهذا ما يعني أن المخدرات بشكل عام تؤثر بشكل سلبي على الموارد النادرة داخل البلد والتي هي في تزايد مستمر، "كندرة المياه، والمناطق الصالحة للزراعة، إذ يصعب على الدولة إدارة اقتصادها بشكل فعال ويمنع من إمكانية تحقيقها لأمنها الاقتصادي، ولعل مشكلة المخدرات لا تؤثر في الموارد الطبيعية فقط وإنما التعاطي والإدمان على المخدرات أصبح مكلفاً من الناحية الاقتصادية والمالية (الحق، صفحة 256)، نتيجة ضرورات العلاج التي تتطلب مراكز للتأهيل ناهيك عن تبعات العنف الناتجة عن مختلف المؤثرات المرتبطة بتعاطي مختلف أنواع المخدرات، وتصل نسبة استهلاكه في إفريقيا في المتوسط إلى 13.8%، والجدول رقم 1 يبين أن كل من المغرب الذي يصل عدد المستهلكين فيه للقنب إلى 10.47% من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاماً منذ سنة 2017، وهذه النسبة في ارتفاع بشكل كبير، كما تحتل تونس المرتبة الثانية من حيث الاستهلاك بنسبة 5.35% من السكان اعتباراً من سنة 2017 في حيث وصلت في مصر إلى 3.9% منذ سنة 2019، في حين تصل نسبة استهلاك القنب في الجزائر إلى 0.5% (world population review).

2025) ولا تتوفر معطيات حول باقي دول شمال افريقيا نظرا لغياب المعطيات حول الكثير من الدول في افريقيا، باعتبار أن كل دول شمال افريقيا تعتبر زراعة القنب والاتجار به واستهلاكه عملا غير مشروع يعاقب عليه القانون ما عدا المملكة المغربية منذ أن قامت بتقنين سنة 2021.

مع الاسف بالرغم من الاعتبارات الاقتصادية والتجارية التي دفعت المملكة المغربية الى تقنين انتاج القنب وجعله تجارة مشروعة وزيادة انتاجه وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي لأغراض التصنيع والريادة والمنافسة العالمية ضمن هذا القطاع، إلا اننا لا يمكن أن نحمل الحق في الصحة باعتباره حق إنساني معترف به دوليا، ولا يمكن مقارنة المزايا الاقتصادية المحققة بالتبعات السلبية لتعاطي القنب على صحة الانسان من جهة، وفي الحفاظ على المياه والتربة ناهيك عن تبعات التعاطي على اضطرابات سلوك الانسان وانتشار العنف والجريمة، بالإضافة إلى انه من المستحيل عن طريق التقنين من ان تتمكن المغرب من الغاء الاتجار غير المشروع للقنب وتهريبه الى دول الجوار عبر شبكات التهريب التي لا طالما نشطت تاريخيا في هذه المنطقة، والتي من الصعب محاربتها.

2.2 الآثار السياسية والأمنية لتقنين القنب على دول شمال افريقيا:

يشكل تشريع المغرب للمخدرات -القنب- ضغوطا على الدول المجاورة لإعادة النظر في سياساتها المتعلقة بمكافحة انتشار القنب، خاصة وأن القنب غير المشروع من المغرب كان يتدفق تاريخيا عبر دول مثل الجزائر وتونس وليبيا، لذا تعمل هذه الدول بشكل متواصل لمواجهة انتشاره وتهريبه عبر بلدانها الى أوروبا أو الى دول العمق الافريقي، لذا ستواجه دول شمال افريقيا تحديات مضاعفة في السيطرة على الاتجار غير المشروع بهذه المادة، خاصة ان تقارير الأمم المتحدة تشير إلى أن إعطاء صورة عالمية شاملة لمستويات زراعة القنب وإنتاجه مهمة شاقة، فعلى الرغم من أن القنب ينتج في كل بلد من بلدان العالم تقريبا (أبلغت 151 دولة عن زراعة نبات القنب خلال الفترة من 2010 إلى 2018 وتضم هذه البلدان حوالي 96% من سكان العالم)، لذا فإن زراعته منتشرة محليا في اغلب الدول مما يعني تزود الأسواق المحلية به في معظم الأحوال، حيث مازال القنب أوسع المواد غير المشروعة انتشارا من حيث الاستهلاك (كلوي، 2020، صفحة 5)، ولإشارة فان باقي دول شمال افريقيا ما عدا المملكة المغربية قد حافظت على الحظر الصارم لإنتاجه نظرا للتبعات السلبية السابقة الذكر، بينما تعمل المغرب على توسيع الإنتاج القانوني له بشكل كبير، من خلال منح الكثير من التراخيص وتسهيل انتاجه وتقنيته استهلاكه محليا وتصنيعه وتصديره دوليا ضمن ما يعرف بالقنب الطبي، ومع الاسف فان هذا التقنين قد اثر على توجهات دول شمال افريقيا التي وجدت نفسها امام خيارين هما:

- إما القيام بالإصلاحات والتوجه نحو تقنيته على خطى المملكة المغربية والعديد من الدول الافريقية على غرار رومانيا وجنوب افريقيا للاستفادة منه اقتصاديا والمشاركة في سلاسل التوريد الناشئة لتصدير القنب وتصنيعه، وهو الامر الذي ترفضه اغلب دول شمال افريقيا خاصة الجزائر وتونس.

- وإما مكافحة انتاجه وانتشاره، حيث يعقد تقنين القنب في المملكة المغربية من جهود مكافحة المخدرات المعتمدة سابقا، حيث تتجه دول شمال افريقيا نحو ضرورة تطوير استراتيجيات مواجهة استباقية نتيجة لبروز طرق جديدة للتهريب وتعظيم جهودها لمواجهة انتشار تعاطيه بين الشباب، خاصة ان تقنيته في المغرب سيسهل اقتنائه من قبل مختلف افراد المجتمع بما في ذلك السياح من دول منطقة شمال افريقيا وبالتالي زيادة تعاطيه وانتشاره.

2.3 عراقيل وضع سياسات اقليمية شمال افريقية لمواجهة انتشار القنب:

ترتبط بمحمل العراقيل التي تتعلق باتباع سياسات اقليمية بين دول شمال افريقيا لمكافحة انتشار القنب وتعاطيه بمجموعة من الاعتبارات التي لا ترتبط بشكل مباشر فقط بكمية ونوعية القنب وحتى بطبيعة المنطقة المنتجة تاريخيا له، ولكن كذلك بتقنيته في بعض الدول وجعله تجارة مشروعة كالمملكة المغربية، ومن أهم العراقيل التي لا بد من الوقوف عندها ما يلي:

- لا بد من الإشارة بداية إلى أن هناك بيانات ومعلومات محدودة عن إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها واستهلاكها في منطقة شمال إفريقيا، باعتبار أن المغرب ليست الدولة الوحيدة المنتجة للقنب بل تحتل مصر المرتبة الثانية بعد المغرب في إنتاج القنب في منطقة شمال إفريقيا، ويرجع ذلك إلى نقص القدرات لجمع البيانات وتحليلها، رغم أهمية توفر المعلومات لتطوير سياسات لمواجهة هذه الآفة من جهة، حيث "يوجد في شمال إفريقيا أكبر عدد من مضبوطات رائج القنب في القارة والسبب هو الإنتاج المغربي باعتباره المورد العالمي الرائد لرائج القنب في العالم، وتعتبر مصر أكبر مورد في المنطقة للترامادول، وهو مسكن للألم أفيوني يستخدم بشكل متزايد في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ولا يخضع ترامادول للمراقبة الدولية، ومع ذلك فقد تم وضعه تحت السيطرة الوطنية في معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Nelson، 2023)، نظرا لتأثيراته المضرة على الصحة العقلية والبدنية للمتعاطين لهذه المادة التي تعرف هي الأخرى انتشارا واسعا.

- يختلف الوضع القانوني للكثير من المواد المخدرة في السوق من بلد إلى آخر ودخل البلدان في بعض الأحيان، إذ يؤدي ظهور أنماط إنتاج واتجار معقدة للغاية تخضع فيها بعض المواد المخدرة لمراقبة دولية في بعض البلدان، ولكن ليس في البلدان الأخرى، مما يترك فرصا لمنتجها وتجارها لاختيار البلدان بناء على الوضع القانوني لتلك المواد المخدرة، كما يتحدى تعدد المواد المخدرة الموجودة حاليا في السوق فعالية التدخلات الوطنية والدولية، لأن القضاء على مادة مخدرة واحدة من السوق يؤدي بسهولة إلى استبدالها بأخرى تختلف عنها من حيث الحجم أو الشكل، وهذه ظاهرة عالمية توجد في دول شمال إفريقيا أيضا.

كما تلعب الإنترنت دورا مهما في تجارة المؤثرات النفسانية الجديدة وذلك أن 88% من البلدان التي استجابت للاستقصاء الذي أجراه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، قالت إن الإنترنت تشكل مصدرا رئيسيا للإمدادات الموجودة في أسواقها من هذه المؤثرات، وعلى الرغم من أن من المحتمل أن تكون تجارة استيراد هذه المواد وبيعها بالجملة تتم بصورة متزايدة عبر الإنترنت، فإن المستهلك النهائي ما زال يفضل القنوات التقليدية للتوزيع والبيع بالتجزئة (كلوي، 2020، الصفحات 7-8)، وهو ما يعني أن قطاع التهريب وتجارة المخدرات يتكيف باستمرار مع التحولات التكنولوجية ضمن نظام جديد يتبع قوانين العرض والطلب التقليدية، ولا يزال يحصد آلاف الأرواح ضمن كل الجبهات مهريين ومستهلكين وحتى محاربي هذه الآفة ولا تنشرها.

- كما أنه "على الصعيد العالمي حدث ازدياد في إنتاج المؤثرات النفسانية الجديدة، وهي مواد غير خاضعة للمراقبة الدولية وتم إساءة استعمالها، خاصة في ظل العدد المتزايد من المؤثرات النفسانية الجديدة المعروضة في الأسواق والتي أصبحت الشاغل الرئيسي في مجال الصحة العامة، لا لتزايد تناولها فحسب بل أيضا بسبب الافتقار إلى البحوث العلمية بشأن آثارها السلبية وفهم تلك الآثار، وفي هذا السياق لا يشير مصطلح "الجديدة" بالضرورة إلى مبتكرات جديدة بل إلى مواد أصبحت متاحة حديثا في أسواق محددة، ومصطلح المؤثرات النفسانية الجديدة هو عموما مصطلح جامع يشمل المواد أو المنتجات (الجديدة) ذات التأثير النفسي غير الخاضعة للتنظيم الرقابي التي يقصد منها أن تحاكي آثار المخدرات الخاضعة للمراقبة (كلوي، 2020، الصفحات 1-6)، وقد تم العثور تقريبا على 500 مؤثر نفسي جديد في الأسواق الوطنية للدول الأعضاء كل عام، ومثلت المؤثرات الأفيونية النفسانية الجديدة 2% فقط من عدد المؤثرات النفسانية الجديدة المحددة في عام 2014، ولكن بحلول عام 2018 ارتفع ذلك الرقم إلى 9%" (لجنة الأمم المتحدة للمخدرات، 2020، صفحة 11)، وللأسف اليوم هناك تناول لمخدرات متعددة لا سيما المزج بين عقاقير الوصفات الطبية والمواد غير المشروعة، والذي لا يزال من بواعث القلق الأساسية لمختلف دول العالم والهيئات الدولية الناشطة في هذا المجال، بما في ذلك لمختلف دول شمال إفريقيا خاصة في ظل الاضطرابات التي تعرفها المنطقة منذ سنة 2011، والذي ساهم في انتعاش شبكات تهريب مختلف أنواع المخدرات، وهو ما يعني أن زيادة الإنتاج سيؤثر سلبا على زيادة الاتجار بالقنب اقليميا ودوليا بطرق مشروعة ضمن ما يعرف بالقنب الطبي أو بالطرق غير المشروعة عن طريق منظمات التهريب والجريمة المنظمة وحتى المنظمات

الارهابية والتي تنشط بشكل كبير ضمن هذا القطاع، نظرا لما يوفره من أموال تمكن تلك الجماعات من الاستمرار في نشاطاتها الارهابية، ويمكن الإشارة إلى ان هناك خمسة طرق رئيسية مستخدمة لتهريب القنب من المغرب وهي:

الطريق الأول: من المغرب إلى إسبانيا الذي يستخدمه تجار القنب في شمال إفريقيا والذي يقود من مناطق النمو في شمال المغرب عبر غرب البحر الأبيض المتوسط وداخلها إلى إسبانيا وهو أقدم طريق منذ الستينيات، وأصبح الطريق الأكثر صعوبة منذ بداية سنة 2000 مع نشر إسبانيا نظام مراقبة في غرب البحر الأبيض المتوسط، إلا أن الاتجار البحري عبر مضيق جبل طارق وبحر البوران وإلى داخل إسبانيا والبرتغال لا يزال الوسيلة السائدة التي يستخدمها تجار القنب المغربي لايصاله إلى أوروبا (Matt Herbert and Max Gallien, p. 13).

الطريق الثاني: عبر الصحراء إلى ليبيا الذي يستخدمه تجار القنب المغربي والذي ينتقل عبره القنب من الجنوب والشرق المغرب عبر الصحراء الوسطى أكتسب مكانة بارزة في أوائل العقد الأول من القرن 21 وأدى إلى زيادة المراقبة الإسبانية، لكنه يعرف اتساعا نحو العمق الصحراوي بما في ذلك موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد حيث يتم نقله شحنا جنوبا برا أو بحرا، وقد أصبح الوضع أكثر تعقيدا منذ بسبب توتر الأوضاع في دول المنطقة كل من مالي وحتى في النيجر وتشاد نتيجة تزايد انعدام الأمن، ومع المراقبة المتزايدة من قبل المجتمع الدولي في الصحراء الوسطى التي دفعت بعض المهربين إلى البحث عن طريق أكثر أمانا منها النقل بشكل جانبي عبر المغرب العربي إلى ليبيا (Matt Herbert and Max Gallien, pp. 14-15).

الطريق الثالث: عبر المغرب العربي إلى ليبيا من خلال الحدود الجزائرية نشط منذ سبعينيات القرن الماضي، إلا أن سهولة الطرق الأخرى حالت دون استخدامه على نطاق واسع، خلال سنة 2019 على سبيل المثال بلغت المضبوطات 50.5 طنا، إلا أنه يعتقد أن الكمية المصادرة تمثل فقط 20-25% من إجمالي كمية المخدرات المتدفقة عبر الجزائر، بعض الشحنات يتم تهريبها مباشرة عبر وهران والجزائر العاصمة إلى إسبانيا وفرنسا على متن العبارات، ومع ذلك يتم نقل كمية كبيرة عبر الحدود التونسية في جندوبة والكاف والقصرين برا أو بالقرب من طرقة عبر الحدود البحرية بين البلدين، كما ان هناك طريق ثان من الحدود المغربية الجزائرية يمر عبر وسط الجزائر بين مدن غرداية وورقلة والوادي وأحيانا تبسة أين يتم تهريب المخدرات إلى تونس عبر محافظات القصرين وقفصة وتنتقل الشحنات الكبيرة على هذا الطريق أيضا من الوادي إلى أقصى الجنوب وصولا إلى تونس (Matt Herbert and Max Gallien, p. 16).

الطريق الرابع: بحري من المغرب إلى ليبيا نتيجة لزيادة جهود أمن الحدود من قبل المغرب والجزائر وتونس ثم انتقال المهربين من نقطة إلى نقطة على طول ساحل شمال إفريقيا اتجاه ليبيا.

المسار الخامس: من ليبيا إلى أوروبا أي من المستودعات في المدن الساحلية من طبرق شرق ليبيا حيث تأتي المخدرات من المغرب وتخزن في غرب وشرق ليبيا ويتم نقل بعض راتج القنب برا باتجاه مصر، إلا أن معظم راتج القنب يتحرك شمالا، إما عبور وسط البحر الأبيض المتوسط إلى مالطا أو بنك هيرد، وإما أن يتم نقلها من سفينة إلى أخرى لمواصلة الرحلة إلى أوروبا (Matt Herbert and Max Gallien, pp. 16-18).

كل هذه المسارات يتم تحديثها جزئيا من خلال خلق نقاط عبور جديدة وحتى مراكز تخزين جديدة لمواجهة أي تصدي أمني من قبل حكومات دول شمال إفريقيا للمهربين، وتقريبا يسلك مهربو الكوكايين والمؤثرات العقلية القادمة من خارج المنطقة إلى داخل المنطقة وحتى عبرها نفس هذه المسارات السابقة الذكر، وهو ما يعني ان هذا التغير في نقاط العبور للهروب من نقاط المراقبة ممكن جدا نظرا لشساعة مساحة دول شمال إفريقيا خاصة كل من الجزائر وليبيا والسودان وحتى مصر، وكل ذلك ساهم في عدم امكانية تحقيق توافق امني في منع دخول المخدرات والقنب سواء من المملكة المغربية بغرض الاستخدام في تلك الدول أو حتى باعتبار هذه

الدول بمثابة مناطق عبور باتجاه دول أخرى خاصة إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا، لذا تواجه دول شمال إفريقيا صعوبة كبيرة جدا في مواجهة شبكات تهريب المخدرات وما يرتبط بها من جماعات تنشط في تهريب مختلف السلع المحظورة.

3. خاتمة:

تزداد أهمية القارة الأفريقية بشكل عام ومنطقة شمال إفريقيا بشكل خاص من حيث انتشار المخدرات سواء إنتاجا أو استهلاكاً وحتى طرق التهريب والمتاجرة بها، ويؤثر ذلك على مختلف أبعاد حياة وسلوكيات الفرد والمجتمع، وبالرغم من أن هناك جدال كبير حول جدوى تقنين القنب من طرف المملكة المغربية ومدى فعالية الرقابة عليه مقابل شح البيانات المتاحة في هذا الصدد، مما يتطلب تحسين قدرة بلدان المنطقة على جمع البيانات وتحليلها، خاصة في ظل نمو العرض والطلب العالمين على المخدرات وصعوبة وتحديات إنفاذ القانون، نظراً للكثير من الاعتبارات التي ترتبط بمفارقة الاقتصاد الأخلاقي للمخدرات من خلال تقنين إنتاج القنب في المملكة المغربية وتشجيع الاستثمار فيه بزراعته وتحويله إلى عقاقير قابلة للاستخدام طبياً وتجميلياً، إلا أن التبعات السلبية لزيادة الإنتاج كبيرة جداً على صحة الفرد والمجتمع في المملكة المغربية بشكل أساسي، وفي معظم دول شمال إفريقيا باعتبارها مناطق استهلاك وعبور، ونتيجة لذلك يعتبر وجود مقاربات سياسة إقليمية منسقة ضرورية لتعامل دول المنطقة مع إشكالية اتساع انتشار المخدرات وآثارها، خاصة في ظل تناقضات الإنتاج والانتشار خاصة من طرف الحكومة المغربية، حيث لا يقتصر تأثير مشكلة المخدرات على بلد واحد فقط، بل يشمل معظم البلدان بطريقة متشابكة وأهم ما تم التوصل إليه ما يلي:

- أن تدابير التصدي لمشكلة المخدرات على الصعيد الوطني ضرورية ولكنها غير كافية دون تعاون وتنسيق من طرف باقي الدول، خاصة أن السياسات الاستعمارية وما بعد الاستعمارية هي التي ساهمت في تشكيل الأطر القانونية والاقتصادية لإنتاج القنب.

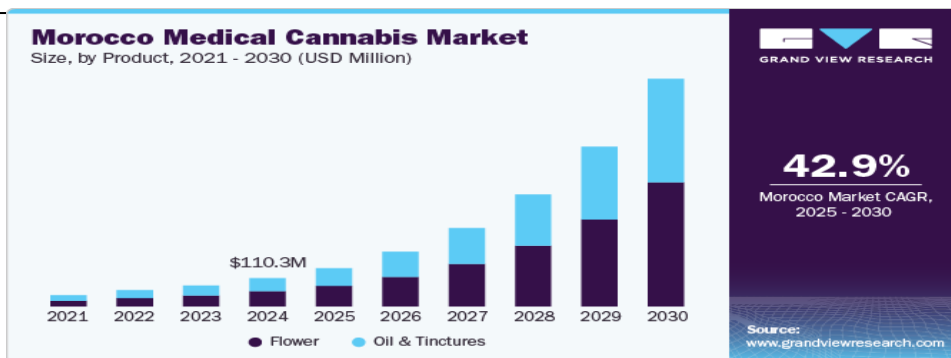
- أن الحوافز الاقتصادية والتحويلات الجيوسياسية التي ساهمت في دعم تجارة القنب وتوسعها في المملكة المغربية لا يعتبر مبرراً لتقنين زراعة القنب نتيجة التبعات السلبية على صحة الإنسان، والتي لا يمكن تقديرها مادياً، ناهيك عن التبعات الاقتصادية لزيادة متعاطي القنب نتيجة زيادة الإنتاج في المملكة.

- أن تجارة المخدرات في نمو وتغير في شكلها وتأثيرها، ومن المرجح جداً أن تتفاقم مشاكل المخدرات في البلدان الأفريقية بشكل عام ودول شمال إفريقيا في المستقبل، ما لم يتم تنفيذ تدابير أكثر فعالية لوقف تهريب المخدرات، خاصة أن دول شمال إفريقيا اليوم خاصة المملكة المغربية تعد مركزاً عالمياً رئيسياً لزراعة القنب وإنتاج الراتنج والاتجار به، مع وجود طرق معقدة للتهريب والتي بدورها تساهم في انتعاش الجريمة المنظمة والإرهاب وتجارة الأسلحة.

في الأخير لا يمكن إعطاء الصبغة القانونية للمخدرات من خلال تقنينها وتشجيع الاستثمار فيها لاعتبارات مادية في الوقت الذي تثار الشكوك العلمية حول جدوى الاستعمالات الطبية للقنب ضمن فحوى إدارة الألم، التي تعني زيادة المدمنين بطريقة غير مباشرة، والتي قد تبدو أخلاقية كحل آني، إلا أن تبعاتها السلبية على الفرد والمجتمع ستظهر المدى الطويل.

4. الأشكال والرسومات البيانية:

الشكل 1: حجم سوق القنب الطبي المغربي حسب المنتج بين 2021-2030 بالمليون دولار أمريكي



Reference :<https://www.grandviewresearch.com/industry-analysis/morocco-medical-cannabis-market-report#>

جدول 1: استهلاك القنب في دول شمال أفريقيا

دولة	سنة	تعاطي القنب لدى الفئة العمرية من 15-64 بالنسبة المئوية
المغرب	2017	10.47
تونس	2017	5.35
مصر	2019	3.9
الجزائر		0,52
ليبيا		0,05

Reference : World population review, Cannabis Use by Country 2025,
<https://worldpopulationreview.com/country-rankings/cannabis-use-by-country>

5. قائمة المراجع:

- تقرير المخدرات العالمي، (2023) ، <https://www.unodc.org/res/WDR-2023/2311908A.pdf>
- تقرير المخدرات العالمي، (2020) ، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية واضطرابات تعاطي المخدرات، رقم 5، 12-04-2025، https://wdr.unodc.org/wdr2020/field/WDR20_Booklet_5_arabic.pdf
- تقرير المخدرات العالمي (2020)، القضايا المتعددة الجوانب والاتجاهات الناشئة والتحديات الجديدة، رقم 4، 13-04-2025، https://wdr.unodc.org/wdr2020/field/WDR20_Booklet_4_arabic.pdf
- تقرير المخدرات العالم (2013)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 12-04-2025، https://www.unodc.org/doc/wdr2013/World_Drug_Report_2013_Arabic.pdf
- زغدار عبد الحق، واقع وآفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات، مجلة المفكر، المجلد 7، العدد 1، 2012، <https://asjp.cerist.dz/en/article/23864>
- كلوي كاربانتييه وأنجيلا مي وآخرون، (2020)، تقرير المخدرات العالمي "امدادات المخدرات"، الأمم المتحدة، رقم 3، 12-04-2025، https://wdr.unodc.org/wdr2020/field/WDR20_Booklet_3_arabic.pdf

- Ediomono-Ubong Nelson, Emeka Dumbili, (2023) Frictions in drug control: prescription opioids, prohibition and consumption cultures in Africa, 2 December 2023, visited : 12-04-2025, <https://idpc.net/publications/2023/12/frictions-in-drug-control-prescription-opioids-prohibition-and-consumption-cultures-in-africa>
- Grand view research (2025) Morocco Medical Cannabis Market Size, Share & Trends Analysis Report By Product (Flower, Oil & Tinctures) And By Application (Chronic Pain, Tourette's, Arthritis, Diabetes, Glaucoma, Migraines), And Segment Forecasts, 2025 – 2030, visited :13-05-2025, <https://www.grandviewresearch.com/industry-analysis/morocco-medical-cannabis-market-report#>
- Indalecio Lozano Cámara, (2017) Cultivo y usos etnobotánicos del cáñamo (Cannabis Sativa L.) en la ciencia árabe (siglos VIII–XVII), Asclepio, Vol. 69 N2 (2017), visited :14-05-2025, <https://asclepio.revistas.csic.es/index.php/asclepio/article/view/754>
- Jah Billah, (2024) On cannabis in colonial Africa, January 8, 2024, visited : 13-05-2025, <https://jahbillah.com/tag/cannabis-and-tobacco-in-precolonial-and-colonial-africa/>
- Laura Ramos(2025), EconomyMorocco asserts its strategic potential in the international cannabis industry, January 15, 2025, visited :14-04-2025, <https://cannareporter.eu/en/2025/01/15/Morocco-asserts-its-strategic-potential-in-the-international-cannabis-industry/>
- Max Sargent(2021), African Weed: The History of Cannabis in Africa, 19 Oct 2021, visited : 14-05-2025, <https://www.royalqueenseeds.com/blog-african-weed-the-history-of-cannabis-in-africa-n1382>
- Matt Herbert and Max Gallien, (2020) A RISING TIDE Trends in production, trafficking and consumption of drugs in North Africa, RESEARCH REPORT, The Global Initiative Against Transnational Organized Crime, May 2020, visited :14-05-2025, <https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2020/06/A-rising-tide-trends-in-production-trafficking-and-consumption-of-drugs-in-North-Africa-GITOC.pdf>